

أزمة كوفيد 19: الانعكاسات واستراتيجيات المواجهة COVID-19 Crisis: Reflections and Confrontation Strategies

سهيلة هادي

جامعة محمد خيضر - بسكرة

hadisouheila@gmail.com

تاريخ الارسال: 2021/03/15 تاريخ القبول: 2021 /05/16

تاريخ النشر:

المخلص:

تحاول هذه الدراسة البحث في تداعيات أزمة كورونا الاقتصادية، الاجتماعية، والأمنية على الأمن الإنساني لرصد استراتيجيات مواجهة هذه الأزمة التي تُمثل تهديدا للإنسانية متنامي الخطورة. كما تُثير العديد من القضايا وعلى رأسها الأسباب غير المباشرة التي أدت إلى الجائحة وساهمت بانتشارها بهذه الكثافة والسرعة، وماهية التأثيرات التي ستُخلفها على الاستراتيجيات والسياسات للدول والنظام الدولي. هذا وتلخص الدراسة إلى أنه للحكومات دور محوري في مواجهة أزمة كورونا من خلال استراتيجية الدعم الحكومي والحكومة المفتوحة، إلا أن هذا الدور يبقى محدود الفعالية ما لم تستند هذه الاستراتيجيات بشكل كبير على الطابع التشاركي في إدارة الأزمة.

الكلمات المفتاحية:

فيروس كورونا، الأمن الإنساني، الدعم الحكومي، الحكومة المفتوحة.

Abstract :

This study aims to investigate the economic, social and security reflections of the Corona crisis on human security, to monitor strategies for facing this crisis, which represents a grave threat to humanity. It also raises many issues; including the indirect causes that led to the pandemic and it

contributed for its spread with such intensity and speed, then, their effects on the strategies and policies of states and the international system. The study concludes that governments have a pivotal role in facing the Corona crisis through the government support strategy and open government. However, this role will remain ineffective unless these strategies are largely based on participation in crisis management.

Keywords:

Coronavirus, Human Security, Government Support, Open Government.

المؤلف المرسل: سهيلة هادي *

مقدمة

ظهر فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) فأتّر على أنشطة الإنسان اليومية، مُحدثاً اضطرابات متفاوتة على مستوى جميع الأنساق الدولية في بنيتها المادية والوظيفية، لذلك فموضوع أزمة كوفيد 19 يتسم بالتعقيد والتداخل؛ إذ يصعب دراسته باستبعاد تداعياته الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية وحتى السياسية. والملاحظ أن جلّ النقاشات والدراسات الأكاديمية تنظر لهذه الظاهرة (أزمة فيروس كورونا المستجد) باعتبارها مجموعة من التحديات التي ينبغي إيجاد حلول لها، لكن الأنسب في هذه اللحظة التاريخية الهامة السعي نحو بحث معمق في عواملها ومساءلة فواعلها، سيما وأن هذه الأزمة تتميز بطابعها الدولي وتوقعات العلماء بالانتساع الزمني لتداعياتها، والذي سيكون له انعكاس واضح على بعض حقول المعرفة الإنسانية وأطرها النظرية بعد استقرارها لسنوات.

لا نستهدف من خلال هذه الدراسة البحث عن الفاعل المباشر لظهور هذا الفيروس (إن تم تصنيعه في المخابر البيولوجية، أهداف الجهة المسؤولة عن ذلك....) وإنما البحث في الاستراتيجيات المناسبة لمواجهة الأزمة بعد التطرق لأبرز تأثيرات ومسببات انتشار فيروس كوفيد 19، الذي يتسم بكونه له قدرة عالية على الانتشار ، مُسبباً العديد من التهديدات والمخاطر على دول العالم قاطبة، لذا لم يتم

التركيز في الدراسة على البعد الصحي فقط، وإنما تضمين أبعاد أخرى، للتصدي لما أحدثته هذه الأزمة من مخاطر والتعاطي معها بفعالية. لذلك نحاول من خلال الدراسة توضيح انعكاسات أزمة كوفيد 19 الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية لرصد استراتيجيات مواجهتها، وإبراز الدور الحكومي فيها داخلياً وخارجياً. وهذا بهدف كشف الاستراتيجيات، السياسات والقيم... التي قد تُغيّرُها الجائحة مستقبلاً.

وعليه سيتم من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية: **فيما تتمثل استراتيجيات مواجهة أزمة كوفيد 19 في ظل ما أحدثته من انعكاسات على العديد من المجالات؟**

ولمعالجة الإشكالية سيتم تقسيم الموضوع إلى:

المبحث الأول: تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على الدول والمجتمعات

المبحث الثاني: استراتيجيات مواجهة أزمة كورونا

المبحث الأول: تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على الدول والمجتمعات

ظهر فيروس كورونا المستجد وظهر معه التباعد الاجتماعي كأفضل طريقة للوقاية من انتشار العدوى، فاضطر صناع القرار في العديد من دول العالم إلى فرض الحجر الصحي، مما تسبّب في اضطرابات في المنظومة الاقتصادية الوطنية والعالمية، فبدأت تداعيات الأزمة تتوسّع إلى مجالات اجتماعية، أمنية... وهو ما سيكون محور تركيز هذا الجزء من الدراسة.

المطلب الأول: الخسائر الاقتصادية

تبرز الخسائر الاقتصادية لجائحة فيروس كوفيد 19 في صدارة انعكاسات هذه الأزمة على مختلف دول العالم؛ لأنها ساهمت في التوقّف المؤقت لعملية الإنتاج خوفاً من انتشار الفيروس. مهمّ التطرق لتداعيات هذه الجائحة على المستوى الاقتصادي، لكن الأهم من ذلك معرفة الأسباب الكامنة ورائها، والتي لم تستثن أيّ إقليم أو دولة أو

قطاع - وإن كانت لا تتساوى في الآثار والنتائج - وهو ما سيتم توضيحه من خلال المؤشرات الاقتصادية التالية:

الفرع الأول: النمو الاقتصادي العالمي

عرف الاقتصاد العالمي تباطؤاً حتى قبل ظهور فيروس كورونا؛ نتيجة التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية والنزاعات في بعض الدول. وحسب صندوق النقد الدولي، فإنه بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود أعمق من تلك التي حدثت خلال فترة الكساد العالمية في 1929-1939، والأزمة المالية العالمية سنة 2008، فوفق تقديراته توقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي إلى -3% عام 2020 مع إمكانية استرداد عافيته سنة 2021 بتحقيقه معدل نمو 5.8 %، وذلك نتيجة تراجع نمو الاقتصاد الأمريكي إلى -5.9 %، وفيما يخص منطقة الاتحاد الأوروبي يُتوقع انخفاض ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 7.1 % بسبب انخفاض الصادرات وتباطؤ الاستهلاك، أما الاقتصاد الياباني فمن المتوقع أن ينكمش في عام 2020 بحوالي 5.9 %، بينما ستحقق الصين نمواً ضعيفاً بنسبة 1.2 % من نفس السنة⁽¹⁾.

فمع بدايات انتشار الفيروس تم إعطاء الأولوية القصوى للحفاظ على صحة وسلامة الإنسان قدر الإمكان من خلال إجراءات الحجر الصحي، حيث طُرحت لأول مرة معادلة صعبة أمام صانعي القرار الصحة مقابل الاقتصاد، والإشكال الآخر الذي يطرح نفسه بعد أشهر من بداية ظهور الوباء كيف سيتم التوفيق بين تحدي مواجهة الخسائر الاقتصادية التي سببتها الجائحة وضرورة التكيف معها؟

الفرع الثاني: أسواق الطاقة والمال

¹ صندوق النقد العربي، تقرير التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، أبوظبي، أبريل 2020، ص 6-8.

لقد تراجعت أسعار البترول إلى 20.84 دولار للبرميل في الأسبوع الأخير من نيسان/أبريل، ووصلت الأسعار النفطية في السوق الأمريكية حد السالب لأول مرة. وبالنسبة للبورصات فقد كانت نسبة الانخفاض في قيمة الأسهم المتداولة كبيرة، فمؤشر (داو جونز Dow Jones) (نيويورك) قُدر بـ 24.1 % في الأسبوع الأول من نيسان/أبريل 2020⁽¹⁾. الأمر الذي سيكون له انعكاسات على أوضاع المالية العامة، مما يزيد من حجم الإنفاق الحكومي، وبما أنه تبقى الأسعار العالمية للنفط أحد المحددات التي تستند إليها تقديرات الموازنة العامة في الدول المصدرة للنفط، ما قد يتطلب مراجعة موازنتها العامة، كما قد تلجأ إلى مصادر تمويل أخرى، مثل: الزيادة في الإيرادات الضريبية وتنويع الهياكل الاقتصادية أو الاستفادة من الصناديق السيادية⁽²⁾. فإحدى أهم الآثار المتوقعة للانخفاض الحاد في أسعار النفط زيادة الدافع نحو الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة، والذي يمثل ثروة حقيقية إذا ما تم استغلاله بشكل جيد للخروج من الارتهان للربع من ناحية، ومواجهة الخسائر الاقتصادية لأزمة كورونا من ناحية أخرى.

الفرع الثالث: سوق العمل

حسب منظمة العمل الدولية، فإنه من المحتمل أن يفقد ما يقارب 25 مليون شخص في العالم عمله، ومن أكثر القطاعات المتضررة يوجد النقل والسياحة، كما ستعكس تداعيات الفيروس على تسريح العمالة المؤقتة التي تتقاضى أجورا ضعيفة، فضلا على تخفيض ساعات العمل، بالتالي انخفاض دخل العمالة المؤقتة. أما مستوى العمالة في الوظائف الدائمة في القطاعين العام والخاص

¹ وليد عبد الحي، "مستقبل المشهد الدولي بعد الكورونا (كوفيد 19)"، مركز الزيتونة للدراسات والنشر، 2020/05/2، شوهد في 2020/06/16، في: <https://bit.ly/3h7Gmhs>

² صندوق النقد العربي، مرجع سابق، ص 22، 23.

سيكون أقل نسبياً لوجود بدائل أخرى، مثل: العمل عن بعد⁽¹⁾. فهذا الاضطراب الذي تشهده سوق العمل سينعكس على انخفاض القدرة الشرائية للفرد وتراجع الطبقة الوسطى التي تُمثل عامل استقرار وتوازن؛ للدور الاستهلاكي الذي تضطلع به.

ومن أبرز القطاعات المتضررة من تداعيات فيروس كوفيد 19 قطاع النقل، حيث تُشير تقديرات منظمة الطيران المدني الدولي أن التأثير المحتمل لإجراءات حظر السفر ستؤدي إلى انخفاض إجمالي يتراوح من 43% إلى 51% من المقاعد التي تقدمها شركات الطيران، وانخفاض في عدد المسافرين يتراوح من 2423 إلى 2907 مليون مسافر، وخسارة محتملة لحوالي 323 إلى 385 مليار دولار إجمالي عائدات شركات الطيران⁽²⁾. لذلك سوف يحتاج القطاع وقتاً أطول وجهوداً حثيثة لمواجهة خسائره ومع ذلك تبقى العودة التدريجية للحركة العادية للنقل مرهونة بمدى القدرة على الموازنة بين تجديد ثقة المسافرين بسلامة نظام النقل، ومختلف إجراءات السلامة الصحية للمسافرين كطول فترة الانتظار ومحدودية قدرة استيعاب المسافرين.

إضافة إلى ما سبق ذكره، يعتبر كذلك قطاع السياحة من أكثر القطاعات تضرراً من الجائحة، ومع استمرار هذه الأزمة تتزايد صعوبات الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل مكوناً هاماً من قطاع السياحة، لذا ليس بإمكانه الانتعاش إلا بعد السيطرة على الفيروس ورفع قرارات حظر السفر.

وفق توقعات منظمة السياحة العالمية عرف عدد السياح الدوليين انخفاضاً بنسبة 58% إلى 78% ما ينتج عنه خسارة قدرها 910 إلى 1170 مليار دولار أمريكي في عائدات السياحة الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال

¹ المرجع نفسه، ص 13، 14.

² International Civil Aviation Organization, « **Effect of Novel Coronavirus (Covid 19) on Civil Aviation: Economic Impact Analysis** », International Civil Aviation Organization, 13/07/ 2020 , accessed on: 17/07/ 2020 at: (<https://bit.ly/2CRR5O7>).

إفريقيا. وبما أن السياحة تُمثل ركيزة اقتصادية ومكونا هاما للتنوع الاقتصادي للبلدان المصدرة للنفط في عام 2019 - إذ شكّل قطاع النقل والسياحة 5.3 % من نمو الناتج المحلي. ووفقا للمجلس العالمي للسفر والسياحة - ستؤدي إجراءات الاحتواء وضريبة النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، منطقة الاتحاد الأوروبي والصين إلى انخفاض السياح الذي سيكون له تأثير على دول المنطقة التي تعتمد على السياحة بشكل كبير كمصدر للدخل لاسيما المغرب، تونس ولبنان⁽¹⁾.

لا شك أن السبب المباشر وراء هذه المعطيات الكمية؛ الحجر الصحي والإجراءات الاحترازية خوفا من تفشي عدوى كوفيد 19، غير أنه ما ينبغي أن يُطرح للنقاش والمراجعة محليا ودوليا الأسباب غير المباشرة وراء تلك الخسائر من حيث الاتساع (التمدد الديمغرافي) والمستوى.

فالوضع الاقتصادي العالمية - التي خلقتها الجائحة - تعود لقوى العولمة، التي تستند على آليتي تحرير التجارة وتشجيع المنافسة لفرض التوازن، لكن ذلك كشف عن اختلالات كبيرة؛ حيث أثبتت أنهما غير قادرتين بمفردهما على ضبط قوى السوق، فهي لا تطرح حلولاً بل تفرض مشكلاتٍ ترتبط بقيمة الإنسان ومكانته فيها، فبدل أن يكون غاية ومحور أي عملية اقتصادية تحوّل لأداة من أدوات السوق، وما يؤكد ذلك عجز المنظومات الصحية على مواجهة انتشار عدوى فيروس كوفيد 19 لنقص المخصصات المالية، فأليات السوق أصبحت غير قادرة بمفردها على ضبط قوى السوق التي تسعى لتعظيم أرباحها على حساب التوازنات الاجتماعية والبيئية⁽²⁾.

¹ Organisation for Economic Co-operation and Development, « COVID-19 crisis response in MENA countries », Organisation for Economic Co-operation and Development, 09/06/2020, accessed on 10/07/2020, at: (<https://bit.ly/2ODt12Y>).

² مصطفى بخوش، "انعكاسات أزمة كورونا الحديثة في العلوم السياسية"، في: أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مركز ابن خلدون للعلوم

فقد كشف الفيروس هشاشة العولمة؛ فبمجرد غلق الحدود انخفضت المساعدات بين الدول، وكان تركيز كل دولة على مصالحها من منطلق حرص كل دولة على صحة مواطنيها وسلامتهم - بما فيها الدول الكبرى - وفي ظل محدودية التعاون الدولي لمواجهة تداعيات الجائحة، السؤال المطروح هل ستظل مؤسسات (بريتونوودز Bretton Woods) (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) - باعتبارها أسس العولمة الاقتصادية - ستدعم الدول وتمنحها قروضا في ظل هذه الأزمة الاقتصادية؟ ومن المفارقات الهامة التي تُظهر اختلالات نظام الإنتاج الرأسمالي بشكل جلي؛ عجزُ الولايات المتحدة الأمريكية (أكبر دولة صناعية في العالم) على توفير المعدات الطبية، وبالمقابل قيام بعض الرأسماليين بالتبرع بمبالغ مالية كبيرة لفائدة عمال القطاع الصحي، مثل: (بيل غيتس Bill Gates)، و(جاك ما Jack Ma) الذي أطلق شعار "عالم واحد ومعركة واحدة"، وقيام شركة (علي بابا) بتوزيع المعدات الطبية لكل من اليابان، كوريا الجنوبية، بعض دول أوروبا والعديد من الدول الإفريقية، كما خصصت ملايين الدولارات للمراكز البحثية التي تعمل على اكتشاف اللقاح⁽¹⁾.

لذلك تسببت هذه الجائحة في توجيه الكثير من الانتقادات التي تثبت ضعف نظرية (فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama) (نهاية التاريخ)؛ فالليبرالية المتوحشة أضعفت قدرة الدول على مواجهة هذه الجائحة، لذا تُمثل هذه الأخيرة فرصة لإعادة هندسة العولمة وتجاوز الخطاب الرأسمالي السائد بما يتوافق مع إنسانية الإنسان، بالاستناد في ذلك على العدالة وليس مصالح الشركات الكبرى، لتجنّب الوقوع في الأخطاء التي قادت للأزمة الراهنة. لكن المشكل المطروح لتحقيق ذلك هو غياب وعي جماعي عالمي للتأسيس لعولمة جديدة .

المطلب الثاني: تهديد الأمن القومي

¹ التجاني عبد القادر حامد، "العلوم السياسية مرحلة ما بعد كورونا"، في: أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، مرجع سابق، ص 67.

لم تعد الحرب التقليدية هي التهديد المادي للدولة بل يجب أن يشمل كذلك التهديدات البيولوجية التي تضر بمصالح الدول واستقرارها. في هذا الإطار تُمثل مدرسة كوبنهاغن أحد أبرز المدارس التي نقدت الأطروحات الأمنية الكلاسيكية ووسّعت مجالات الأمن، بحيث لا يقتصر فقط على الجانب العسكري بل يتعداه إلى ما هو اقتصادي، سياسي، مجتمعي، وبيئي.

فالأوبئة تُهدد الأمن القومي من خلال الزيادات في معدلات المرض والوفيات، ممّا يشكل ذلك ضغطاً على الصحة العامة، القوى العاملة والشعب، ليتسبب ذلك في اللااستقرار السياسي والركود الاقتصادي. فمثلاً فيروس نقص المناعة البشرية أدى إلى مشاكل عديدة في البلدان الإفريقية باعتراف رئيس بوتسوانيا السابق (فيستوس موجاي Festus Mogae) الذي صرّح أنه فيروس لا يُفوّض التنمية فقط، لكنه يشكل تهديداً خطيراً للأمن الوطني. ومن ناحية أخرى خطورة الأوبئة غير المباشرة تبرز خصوصاً عند إصابة مستخدمي القطاع الصحي⁽¹⁾. فسرعة انتشارها وحجم الخسائر البشرية الناجمة عنها تُشكل تحدياً وجودياً للبشرية جمعاء، خاصة في حال عدم التوصل إلى لقاح أو علاج آمن لتلك الأمراض والأوبئة، ما يعني ذلك تزايد المخاوف من انتشارها وعدم القدرة على السيطرة عليها واحتواء تداعياتها، بذلك فهي تُمثل تهديداً للأمن الصحي العالمي.

إن خطورة جائحة كوفيد 19 دفعت إلى إعلان حالة الطوارئ في العديد من البلدان، والتعاطي مع الوضع على أنه حالة حرب. فهذه الجائحة لم تهدد الأمن الصحي العالمي فقط، بل الأمن المجتمعي كذلك؛ فنتيجة الانتشار الواسع للفيروس والحجر الصحي، ارتفعت معدلات البطالة، وتراجع مستوى الخدمات المقدمة للأفراد بسبب غلق المؤسسات، وكذا انخفاض المستويات المعيشية، كلها عوامل تدفع نحو الحركات الاحتجاجية وتهديد الاستقرار والأمن المجتمعي الذي يُعدُّ بُعداً رئيسياً للأمن

¹Rajat Kumar Kujur, **Report Critical Connection: COVID-19 Pandemic and National Security**, New Delhi, 11/05/2020, pp. 2,3.

الإنساني. الأمر الذي يدفعنا للتساؤل: كيف سنُغيّر جائحة كورونا مضامين الأمن القومي؟

انطلاقاً مما تقدم، نوضّح تأثيرات جائحة كورونا على سياسات الأمن القومي فيما يلي:

الفرع الأول: بروز أدوار جديدة لمؤسسات الأمن والدفاع

بحيث لن يقتصر فقط على التصدي للتهديدات التقليدية للأمن والاستقرار، وإنما المشاركة في مواجهة التهديدات الجديدة التي تواجه الأمن الإنساني، ومثال ذلك؛ في فرنسا تم استدعاء جنودها لفرض حالة الطوارئ، وتم نشر قواتها في المناطق المتضررة، وفي إيطاليا وافقت الحكومة على نشر الجيش لفرض العزل على المناطق الموبوءة، وهذا راجع أساساً لما تملكه الجيوش من قدرات فنية ولوجستية تمكّنها التعامل مع الأوبئة؛ لأن عناصرها مدربون على العمل في بيئة يسودها الأسلحة البيولوجية.

كما أن هذه الأزمة ستدفع نحو إدراج الاستخبارات الصحية في المنظومة الأمنية، فالفضل الاستخباراتي الذي ساهم في انتشار الوباء سيدفع خصوصاً الدول الكبرى للاهتمام بهذا القطاع، لكنه مجالٌ ليس بالهين؛ لأنه يحتاج تأهيل العناصر البشرية لذلك، وتطوير أجهزة وتقنيات قادرة على البحث عن التهديدات البيولوجية، لكن الأکید أن المنظمات الحقوقية ستصدى لهذا النوع من الاستخبارات لانتهاكها الخصوصية الشخصية.

الفرع الثاني: تغيير أولويات الأمن الجماعي الدولي

بالتركيز على الأمن الإنساني، فأزمة كورونا أثبتت بوضوح أن أجهزة التنفس الصناعي تفوق أهميتها ترسانة الأسلحة التي تملكها القوى الكبرى. كما تؤكد على أهمية التضامن الدولي في مواجهة الأزمات والكوارث الإنسانية وخصوصاً الأوبئة

العابرة للحدود⁽¹⁾. فقضايا الأمن الصحي ستحتل أوليات العمل الدولي؛ لأن هذه الجائحة - بتجلياتها المعقدة وتداعياتها المتشابكة - تؤكد على ضرورة التعاون الدولي سيما وأنها كشفت عن غياب الاستجابة الدولية الاستباقية في التعامل مع الأزمات الصحية الطارئة، وهو ما سيعمل أيضا على إعادة النظر في معايير قوة الدولة، فالمعيار السائد كان العسكري والاقتصادي، غير أن الوباء أضاف معايير جديدة لقياس قوة الدولة ونفوذها في النظام الدولي، كوجود منظومة صحية قوية تضمن الأمن الصحي للسكان، ومنظومة متطورة في مجال البحث العلمي، والتنافس الحالي بين القوى الكبرى على اكتشاف مصل للفيروس مثالاً على ذلك.

الفرع الثالث: الاهتمام بالأمن السيبراني

مع إجراءات غلق المدارس، الجامعات، الشركات... استدعت الضرورة التوجّه للدراسة والعمل عن بعد؛ لأن تاريخ عودة الوضع العام لطبيعته غير معلوم. بذلك تزايدت مخاطر التهديدات السيبرانية، فقد كشفت شركة الأمن السيبراني السنغافورية (شاي فيرما ShaiVerma) عن ارتفاع بأكثر من % 600 في مؤشرات التهديد السيبراني. حيث استغل مجرمي الإنترنت الأوضاع الراهنة للجائحة لأغراض عدة في مقدمتها الكسب المالي، وينتهز هؤلاء شعور الأفراد بالخوف من فيروس كوفيد 19، ما يدفع المستهدفين من الهجمات السيبرانية استقبال ملفات عبر البريد الإلكتروني، يبدو مصدرها من هيئات صحية عالمية أو من جهات حكومية رسمية، تحتوي إرشادات حول كيفية الحماية من الفيروس، أو تحديثات بأرقام الإصابات ضمن منطقتها الجغرافية، أو إجراءات حول كيفية الكشف عن الإصابة بالفيروس، لكنها في

¹ أشرف العيسوي ، " وباء كوفيد 19 كيف سيعيد صياغة مفاهيم وسياسات الأمن الوطني"، مركز تريندز للبحوث والدراسات، 2020/04/16، شوهد في 2020/07/27،

الحقيقة تحتوي على برمجيات خبيثة⁽¹⁾. والأمر لم يقف عند هذا الحد، بل استهدفت الهجمات السببرانية حتى المستشفيات ومراكز البحوث الطبية بحثاً عن معلومات حول العلاجات أو اللقاحات المتعلقة بالفيروس، ففي المملكة المتحدة تعرضت أبحاث (هامرسميث) Hamersmith للقرصنة وتم نشر بيانات شخصية لآلاف المرضى السابقين بعد عدم الرضوخ لابتزازات القرصنة، كما حذرت منظمة الصحة العالمية من رسائل البريد الالكتروني التي تحاول الاستفادة من الوضع الصحي لسرقة الأموال والمعلومات الخاصة⁽²⁾.

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تفتقر إلى الروح الاجتماعية والبعد الإنساني، فهي تجعل العالم المادي ركيزة أساسية لها، لأنها تُرَجِّح الربح على إنسانية الإنسان، فهي تنسى أنها وُجدت من أجل الإنسان المواطن بصفته مكونا للبناء الاجتماعي. وفي ظل بروز أكثر لتقنيات الذكاء الصناعي وأمام ضخامة المصالح الاقتصادية، الصناعية والتجارية المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة يتعين على المنظومة القانونية أن تضع البعد الإنساني في صلب اهتمامها لتقرير الاستعمال الأنسب للتكنولوجيا⁽³⁾.

لذلك يفرض الأمن السببراني أهميته بشدة في ظل تنامي العمل والتعلم عن بعد الذي فرضته جائحة كورونا، وبما أننا نعيش في عصر من يمتلك المعلومة يمتلك القوة، ونظرا لاعتبار الفضاء السببراني فضاء مفتوح يستدعي ذلك تضافر جهود العديد من الفواعل الوطنية والدولية للتعاون أكثر ضمن هذا المجال، لدرء

¹ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، " التداعيات السلبية لجائحة كورونا على أمن المعلومات"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، شوهد في 28/06/2020،

في: <http://bit.ly/39Nhqta>

²Rajat Kumar Kujur, *op.cit.*, pp. 9,10.

³وسيلة قنوفي، "جدلية القانون والتكنولوجيا... بين التكامل والتحايل"، المجلة الجزائرية للعلوم

القانونية والسياسية، المجلد 57، العدد 05، 2020، ص ص 90، 91.

مخاطر الجريمة الالكترونية - العابرة للحدود - التي يتعرض لها الأفراد، المنظمات والدول.

إن تداعيات هذه الجائحة تؤكد على ضرورة الاهتمام بشدة بأبعاد الأمن الإنساني بما يحويه من أمن صحي، مجتمعي، بيئي، غذائي... سواء على المستوى الوطني أو الدولي؛ لأن انعكاسات أزمة كورونا ستعيد للواجهة تنامي ظواهر عديدة لعلّ أبرزها التطرف، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة... لا اعتبار أن الحاجة هي المحرك والدافع لنشاط مثل هكذا ظواهر، لذلك فمختلف دول العالم لن تواجه فقط التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا، بل ستكون أمام تحديات أمنية، اجتماعية، وحتى سياسية وهو ما سيتم توضيحه في العنصر القادم من الدراسة.

المبحث الثاني: استراتيجيات مواجهة أزمة كورونا

لا يمكن إنكار أن الوباء أثر على الدول المتقدمة أكثر من الدول النامية - وهذا ما تؤكد لغة الأرقام - غير أن ذلك لا يمنع من النظر له والتعاطي معه بإيجابية، فهذه اللحظة التاريخية يمكن أن تشكل نقطة تحول لتعديل مسار البشرية وتصحيح لفسفات، استراتيجيات، سياسات... معينة ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في الأزمة الراهنة. ومن بين الاستراتيجيات الآتية التي بالإمكان العمل بها لمواجهة تداعيات الأزمة يوجد:

المطلب الأول: استراتيجية الدعم الحكومي (Government Support Strategy)

بعدما كان للدولة - ممثلةً في الحكومات - دوراً مركزياً في التصدي لفيروس كورونا صحياً، سيكون لها أيضاً دوراً اقتصادياً واجتماعياً لمواجهة تأثيرات أزمة كورونا، عبر المبادرة بالضمانات القانونية والآليات المؤسسية والإجرائية لمواجهة آثار الأزمة. فبعد عقود من تراجع دور الدولة، أكد هذا الوباء أن الدولة مؤهلة أكثر من غيرها من الفواعل لضمان الأمن الصحي للأفراد واحتياجاتهم وتحقيق العدالة

الاجتماعية - على اختلاف طبيعة الأنظمة الاقتصادية وكذا السياسية - من خلال الدعم الذي توفره الحكومات والذي يمكن توضيح آلياته في النقاط التالية:

الفرع الأول: دعم الاقتصاد

بما أن التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا كانت كبيرة، الأمر الذي يستوجب على الحكومات اتخاذ إجراءات تستهدف المالية العامة والسياسة النقدية، وذلك من خلال:

- تقديم البنوك المركزية سيولة وفيرة للبنوك والشركات المالية غير المصرفية، ولا سيما لتلك التي تُقرض المنظمات الصغيرة والمتوسطة، كما بالإمكان تقديم ضمانات ائتمانية مؤقتة موجهة لتلبية احتياجات هذه المنظمات للسيولة على المدى القصير.
- تخفيض أسعار الفائدة الأساسية أو شراء الأصول لدعم الأسواق المالية إذا واجهت السوق مخاطر تردي الأوضاع المالية بشكل كبير⁽¹⁾.
- خلق فرص العمل، من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على المشتريات والمشاريع التي تتطلب كثافة اليد العاملة، سيما ما يتعلق بالقطاع الصحي ونظم الاستجابة لحالات الطوارئ⁽²⁾.

فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن حزمة تحفيز هي الأكبر في تاريخها، لدعم قطاع الأعمال وكذا الأفراد لمحاربة الأزمة الناتجة عن وباء كورونا قُدرت بـ 2.3 ترليون دولار ، وهو ما يعادل 11 % من الناتج المحلي الإجمالي. كما اتخذت

¹ غيتا غوبيناث، "الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة"، صندوق النقد الدولي، 2020/03/10، شوهد في 2020/08/10، في: <https://bit.ly/3gMixvV>

² لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، "استجابات وطنية طارئة على مستوى السياسات العامة"، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، شوهد في 2020/08/10، في: <https://bit.ly/3iqSURU>، ص 4.

المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خطوات جادة في هذا المجال، فعلى مستوى الدول الخليجية، تبنت السعودية خلال الربع الأول من عام 2020 حزمة تحفيزية بقيمة 34.4 مليار دولار لدعم الائتمان والسيولة والقطاع الخاص، كما أعلنت السلطات تحمّل نسبة 60 % من رواتب موظفي القطاع الخاص السعوديين⁽¹⁾.

فهذا الدعم الحكومي من شأنه التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة فيروس كورونا. لكن الإشكال المطروح هو محدودية قدرة الدول منخفضة ومتوسطة الدخل على ضمانه هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذا الدعم يُشكل ضغطاً مالياً على حكومات الدول سيما وأن أزمة فيروس كورونا غير معلوم تاريخ انتهائها، لكنه يبقى آلية هامة للتخفيف من تداعيات الأزمة في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة.

الفرع الثاني: التضامن الاجتماعي

كما سبق وتمت الإشارة إليه آنفاً، فإن أزمة كورونا أثرت سلباً على الأمن المجتمعي، لذلك تبرز ضرورة العمل بآلية التضامن الاجتماعي لتعزيزه وذلك عن طريق⁽²⁾:

- دعم نظم الحماية الاجتماعية من خلال تغطية برامج المعونة الغذائية ومنح البطالة، وحماية الحق في الحصول على إجازة مرضية مدفوعة الأجر.
- تمديد آجال سداد القروض الفردية ووقف سداد الرسوم الحكومية مؤقتاً وإعفاء المحتاجين من الضرائب.

¹ صندوق النقد العربي، مرجع سابق، ص 17، 29.

² لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "استجابات وطنية طارئة على مستوى السياسات العامة"، مرجع سابق، ص 4، 5.

- حصول المستهلكين من الفئات الضعيفة على المواد الغذائية الأساسية والسلع الضرورية بشكل مستمر وبأسعار معقولة، ومنع احتكار السلع وزيادة أسعارها وقت الأزمات.
- الاستجابة الصحية العامة، أي: يستفيد منها الجميع حتى المهاجرون من خلال إجراءات الفحص، توفير الرعاية، الحفاظ على سلامة مكان العمل ومختلف تدابير احتواء فيروس كورونا.
- حماية المساجين والأشخاص المتواجدين في مخيمات اللاجئين من انتشار الفيروس.
- تمكين المسؤولين على المستوى المحلي من خلال تقديم الدعم المالي والفني للبلديات وتوطيد الشراكات مع المجتمع المدني لضمان مؤازرة الفئات الضعيفة وخدمتها بفاعلية لاسيما السكان النازحين والسكان الذين يعتمدون على المعونة الإنسانية والعاملين مقابل أجر يومي.
- تخفيض تعريفات رسوم الاتصالات وتحسين سرعة الانترنت وتوفير البرمجيات المجانية لإتاحة التطبيب، العمل، التعلّم والتواصل عن بعد.

فقد قامت الصين بزيادة تأمينات البطالة مؤقتا، بمدّ فترتها، أو زيادة الإعانات، أو تخفيف شروط للاستفادة منها. وفي حالة عدم إدراج الإجازات لأسباب مرضية أو عائلية ضمن المزايا الاعتيادية، ينبغي أن تنظر الحكومات في تمويلها والسماح للعاملين المصابين أو لمن يتولوا رعايتهم المكوث في منازلهم دون خوف من فقدان وظائفهم أثناء فترة الوباء⁽¹⁾.

وبما أن أزمة كورونا أثّرت كثيرا على الفئات الهشة من المجتمع - وهو الأمر الذي يهدد استقرار المجتمعات والدول - فالحكومات مطلوب منها إشراك منظمات المجتمع المدني في تحقيق هذه الاستراتيجية باعتبارها حلقة وصل بين المواطنين

¹ غيتا غوبيناث، مرجع سابق.

والحكومة. هذا الشريك الذي بإمكانه القيام بالتعبئة الاجتماعية، تقدير الاحتياجات وإيصالها والقيام بعملية التوعية. لذا التعاطي الفعال مع تداعيات الأزمة ينبغي أن يكون تعاطيا مشتركا.

الفرع الثالث: دعم القطاع الخاص

تضررت منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة أكثر من الكبيرة جراء جائحة كورونا، ما انعكس سلبيًا على الأمن الاقتصادي والاجتماعي للدول، لذا يتوجب على الحكومات دعمها من خلال (1) :

- دعم الشركات المتضررة من تداعيات الوباء لتحفيز الاقتصاد والحد من تسريح العمال، عن طريق تمديد آجال سداد اشتراكات الموظفين في الصناديق الوطنية للضمان الاجتماعي، وإتاحة الإعفاءات الضريبية ووقف سداد القروض مؤقتًا خلال الأزمة.
- إنشاء صندوق مخصص للطوارئ برعاية القطاع الخاص والأشخاص ذوي الأرصة المالية الضخمة لدعم الإجراءات الحكومية الهادفة لاحتواء تفشي الوباء .
- تشجيع الشركات الكبيرة على الحد من تسريح العمال، بتأجيل تسديد الإيجارات المترتبة عليها أو إعفائها من تسديدها أثناء الأزمة وإعطائها الأفضلية في التعاقد معها.
- توصية المصاريف الخاصة بإعفاء المدينين من تسديد فوائد الدين أثناء الأزمة، وتأجيل سداد أصل الدين بشكل مؤقت على الشركات الصغيرة والمتوسطة والعاملين فيها.

¹لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "استجابات وطنية طارئة على مستوى السياسات العامة"، مرجع سابق، ص 4، 6.

ضمن هذا الإطار، اتخذت إيطاليا إجراءات بخصوص تأجيل سداد ضرائب الشركات في المجالات المتضررة، وألغت الصين مساهمات الضمان الاجتماعي على مؤسسات الأعمال بصفة مؤقتة، كما توسعت كوريا في منح القروض لمؤسسات الأعمال وتقديم ضمانات على قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضررة⁽¹⁾. يُمثل دعم منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة مدخلا للتخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كورونا، لأنه ليس بمقدور الحكومات - حتى القوية اقتصادياً - ضمان الدعم للمجتمعات على النحو الكافي، لذا دعم تلك المنظمات من شأنه مساعدة الحكومات في التخفيف من التداعيات الاجتماعية للأزمة -خصوصاً تلك المتعلقة بظاهرة البطالة - وتحريك الاقتصاد.

المطلب الثاني: استراتيجية الحكومة المفتوحة (Open Government Strategy)

أهمية هذه الاستراتيجية تعود أساساً لمحدودية شفافية الأنظمة الأوتوقراطية وحتى الديمقراطية في مواجهتها لأزمة فيروس كوفيد 19، وهو ما ساهم في الانتشار الواسع له، ففي الصين مع بداية ظهور حالات الإصابة بالمرض أجبرت الشرطة المحلية طبيياً نَبّه من انتشار فيروس مشابه لفيروس (السارس) على توقيع خطاب ينفي ما نشره، متهماً إياه بنشر شائعات عبر الانترنت. وحتى على مستوى الأنظمة الديمقراطية - التي تُجرّم احتكار المعلومة - لم يكن هناك التزام كبير بعنصر الشفافية، مثلاً: في فرنسا لم يستند التعاطي مع أرقام الإصابات والوفيات بالفيروس على مبدأ الشفافية؛ حيث لم يتم التصريح بالوفيات التي تحدث خارج المستشفيات عندما ارتفعت نسبة الإصابات، والأخطر من ذلك وفي إطار صراع لوبيات احتكار إنتاج اللقاح، تم منع تناول أدوية مخففة للمرض لغرض تسويق اللقاح وتحقيق عوائد مالية كبيرة.

¹ غيتا غوبيناث، مرجع سابق .

فالشفافية أصبحت مطلوبة أكثر، ليس فقط في التعاطي مع أزمة كورونا وتجاوز مختلف تداعياتها، بل حتى للتصدي لأزمات صحية مشابهة قد تحدث في المستقبل، لخلق قاعدة تعاونية صلبة وهو الأمر الذي توفره الحكومة المفتوحة.

الحكومة المفتوحة حسب (لاثروب وروما Lathrop and Ruma) لا تُمكن المواطنين الحصول على المعلومة فقط، وإنما سيصبحون مشاركين بطريقة هادفة⁽¹⁾. إذ تعتمد على مبدأي الانفتاح والتشاركية، وعلى حق المواطن في الوصول للمعلومات لتحسين الخدمات. وتُعد تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسائل أساسية لتطبيقها من خلال البيانات المفتوحة، الاشتراك المفتوح وكذلك الابتكار المفتوح.

فالحكومة المفتوحة تعمل على تجسيد التشاركية في تسيير الشأن العام بشكل مباشر عن طريق توفيرها آلية الاقتراح، الاعتراض والمشاركة الالكترونية والمشاركة ضمن إطار منظمات المجتمع المدني لخدمة مصالح المواطنين⁽²⁾.

ومن الآثار الإيجابية لاستراتيجية الحكومة المفتوحة تعزيز الحوكمة، إذ أنها تُفَعِّل مبادئها الأساسية المتمثلة في: المساءلة والشفافية والشمولية والفعالية، كما بمقدورها تسريع الجهود المبذولة للقضاء على الفقر والفساد وتحسين الخدمات وزيادة الرفاه؛ لأن الانفتاح والشفافية، يمكّنان المواطنين من مراقبة إنفاق المال العام لا سيما في المشاريع التنموية الرامية إلى تحسين حياة المواطنين. علاوةً على ذلك، تساهم البيانات المفتوحة والتشاركية في زيادة كفاءة الخدمات العامة؛ وذلك بالاعتماد على إشراك المواطنين والمجتمع المدني في عمليات التخطيط وصنع القرار في المشاريع التنموية. كما لا يخفى أثر الحكومة المفتوحة في تعزيز الابتكار وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين، إذ تَفْتَحُ البيانات المفتوحة أمام الأفراد والقطاع الخاص والمنظمات

¹ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تقرير الحكومة المفتوحة السياق العالمي والآفاق المستقبلية، [د.م.ن.]، 2016، ص 21.

² قدور بوضياف، "مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية المحلية"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 57، العدد 04، 2020، ص ص 218 - 221.

غير الحكومية آفاق تطوير تطبيقات مجتمعية مبتكرة بالاعتماد على البيانات المفتوحة⁽¹⁾.

لكنها تستلزم توفّر الإرادة السياسية اللازمة، التي بدورها تُؤسس لقرارات وتشريعات وإجراءات إدارية ومؤسسية وتكنولوجية تدعم انفتاح الحكومة، وكذا تغييرات في الثقافة والقيم والمعايير لضمان تعاون وحوار فعال بين الحكومة المواطنين، المجتمع المدني والقطاع الخاص، بهدف تعزيز النزاهة والديمقراطية التشاركية وجودة مخرجات الأداء الحكومي؛ لأن الضرورة تستدعي إعادة الاعتبار لدور الدولة في الإشراف على الخدمات الرئيسية كالصحة والتعليم... نتيجة ما أظهرته جائحة كورونا عجز العديد من الدول - حتى المتقدمة منها - على تقديم خدمات الرعاية الصحية لمواطنيها وضمان الأمن الصحي.

ومن أبرز نماذج الحكومة المفتوحة يوجد نموذج بحيرة (Ness)، وهو إطار عمل وضعه (جيجلر وآخرون Gigler and others) لتحليل الشروط التي تتيح للمواطنين الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مساءلة الحكومة وتعزيز وصولهم إلى الخدمات وتحسين رفاهيتهم بشكل عام، وهو يتكون من:

الفرع الأول: النماذج الحكومية

والتي تُمثّل مراحل الحكومة المفتوحة، تُحدّد بمستوى إشراك المواطنين والتفاعل الإجمالي بين الحكومة والمواطنين، وهي تتألف من:

- الحكومة الشفافة: تُركز على الوصول الشامل والمفتوح للبيانات والمعلومات الحكومية، مما يرفع من شفافية الحكومة.

¹نبال أدلبي، "هل يمكن تطبيق الحكومة المفتوحة في العالم العربي"، كلية محمد بن راشد للإدارة

الحكومية، شوهد في 2020/08/06، في: <https://bit.ly/33Cebnu>

- الحكومة التشاركية: تُشجع على إشراك المواطنين في البرامج الحكومية، حيث يتم الإصغاء لاهتماماتهم وتعليقاتهم، وتسمح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدعم هذه الآلية.
- الحكومة التعاونية: التي تدفع القطاع العام ليصبح ميسراً (Facilitator) للوصول إلى تحسين التدفق الثنائي الاتجاه للمعلومات بين الحكومة والمواطنين، وإقامة شراكات بينهما في تصميم وتنفيذ البرامج وزيادة الإشراك العام عن طريق مداولات مفتوحة حول السياسات والبرامج.
- حكومة الإنتاج المشترك: والتي تُمثل أعلى مستويات الإشراك العام وهو ما يقود إلى التصميم المشترك والإدارة المشتركة للخدمات العامة، أي يكون هناك اعتراف بأن الأفكار والمهارات والمعارف التي يمتلكها المواطنون هي أصول جوهرية في تصميم وتنفيذ وصيانة الخدمات وغيرها من النشاطات الحكومية⁽¹⁾.

انطلقت النماذج الحكومية من قاعدة الشفافية باعتبارها مدخلا لتمتين التعاون بين مختلف الفواعل ذات الصلة، ومن بين الضمانات لذلك عدم إساءة استخدام السلطة؛ فهي الحلقة التي تربط السلطة بالمسؤولية، لكن ينبغي الإشارة إلى أن مدركات الحكومات بخصوص أهمية شفافتها وانفتاحها تبقى محددا رئيسيا لنجاح مساعي الحكومة المفتوحة.

الفرع الثاني: العوامل التمكينية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- وهي عناصر ذات قيمة مضافة للحكومة المفتوحة، تتمثل في⁽²⁾:
- الانفتاحية (Openness): تتجسد عندما تسمح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بزيادة تدفق المعلومات.

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية، بيروت، 2018، ص 23 ، 24.

² المرجع نفسه، ص 25.

- المباشرة (Directness): من خلال الوصول الفوري للمعلومات المطلوبة عند إتاحتها.
- الحينية (Timeliness): تعني تقديم المعلومات في وقتها، لها دور محوري في التحديث المستمر للمعلومات، مما يؤدي إلى تحسين الأعمال وعمليات صنع القرار.
- الودية (Friendliness) والتجاوبية (Responsiveness): السرعة والطريقة التي يتشارك من خلالها المواطنون والحكومة.
- التشميلية (Inclusiveness): أي مدى إشراك المواطنين في صنع القرار الحكومي وإمكانية الوصول للمعلومة، ويمكن لزيادة معدلات انتشار التكنولوجيا زيادة نطاق التشميلية.
- الفاعلية (Activness): يدل على قدرة المواطنين من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التعبير عن أفكارهم ومشاركاتهم المتعلقة بالبرامج الحكومية.
- الجماعية (Collectiveness): تعني قدر أكبر من السلطة والتأثير على أعمال الحكومة التي يمكن أن يحظى بها المواطنون.
- التعاونية (Collaborativeness): تشير إلى إمكانية العمل المشترك بعيدا عن الحدود الموضوعية لتحقيق الأهداف والمخرجات المشتركة.
- الفعالية (Effectiveness): تتعلق بتكلفة المبادرات وإنتاج ما يلزمها، واستخدام الأدوات والآليات الجديدة في عمل الحكومات.

بناءً على ما تقدم يتضح أنه هناك حاجة ماسة لاستراتيجية الحكومة المفتوحة لاستعادة ثقة المواطنين في حكوماتهم، كونها تقوم على مبادئ: الشفافية، المشاركة، والمساءلة. وهي مبادئ تُعزز التنمية الشاملة؛ لأن انفتاح الحكومة سيؤسس لتفاعلية عمودية تدعم فلسفة التسيير المشترك، التي تُحفز بدورها الرغبة في الإنجاز والإبداع

لدى المواطنين، مما سيعزز ذلك من الاستقرار السياسي الذي بدوره يعتبر مفتاحاً هاماً في معادلة التنمية، التطور والتمكين لمستقبل أفضل.

فقد برهنت تجارب العديد من الدول للحكومة المفتوحة فائدتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث ساعد مشروع (Tax Free) في فلندا، ومشروع (wheredoesmy money go) في بريطانيا المواطنين في كلا البلدين معرفة كيفية إنفاق الحكومة لأموال الضرائب، مما عزز ذلك من الشفافية وساهم في زيادة ثقة المواطنين بالحكومة. وفي كندا ساهم تطبيق مبدأ البيانات المفتوحة في توفير حوالي 3.2 مليار دولار، بعد فتح البيانات المتعلقة بالضرائب ما ساعد على زيادة الشفافية ومواجهة التهرب الضريبي. أما في السويد، فيُعد مشروع المساعدات (Open Aid) الذي أجرته الحكومة من الأمثلة الناجحة في زيادة الشفافية، إذ يتيح هذا المشروع معرفة تاريخ، هوية، سبب ونتائج المساعدة المقدمة. وقد مكّن هذا المشروع الحكومة من تحسين كفاءة الجهاز الإداري وتوفير سبعة ملايين دولار سنوياً، وتقليص الفساد بقيمة 1.6 مليار سنوياً⁽¹⁾. وضمن هذا الإطار تعتبر مكافحة الفساد من المداخل الأقرب لمواجهة تداعيات أزمة كورونا خصوصاً الاقتصادية منها.

وبما أن المصير البشري مشترك - وهو ما أثبتته جائحة كورونا - بالإمكان العمل بالحكومات المفتوحة ودعم التعاون الدولي لمواجهة الأمراض، الأوبئة والكوارث الطبيعية التي تهدد البشرية لتجنب آثارها السلبية، عبر خلق أطر قانونية ومؤسسية لذلك، بالشكل الذي لا يُقوّض سيادة الدول.

الخاتمة

نصل في نهاية الدراسة إلى تثبيت مجموعة من النتائج التي توصلنا إليها، لعلّ من أبرزها أننا بصدد تهديد للإنسانية متنامي الخطورة يستدعي تعاوناً حديثاً - بين الحكومات، القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين - للتقليل من

¹نبال أدلبي، مرجع سابق.

الآثار السلبية للأزمة، سيما وأن الواقع غالبا ما يؤكد أن المعالجات المنفردة غير ناجعة، ومحاولات التصدي للأزمة صحياً خير دليل على ذلك.

ساد اعتقاد بأن معظم المشاكل والقضايا قد تم حلّها، وأنه تم الوصول إلى نهاية التاريخ في المدينة الفاضلة، إلا أن الجائحة كشفت وبشكل جلي خطر الليبرالية المتوحشة التي رسّخت منظومة ربحية تخدم مصالح قلة من الأثرياء. لذلك مرحلة ما بعد كورونا تطرح رهان أسنة العولمة والتحدي الأكبر مدى تبلور وعي عالمي جماعي بضرورة ذلك .

التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كونا عديدة وعميقة، ستؤدي إلى تنامي أعمال غير شرعية كتجارة المخدرات والممنوعات والجريمة المنظمة نظرا لِمَا سُنَّخفه الأزمة من محدودية الحاجات المادية. لذلك فالأمن الاقتصادي والاجتماعي بحاجة عاجلة لاستراتيجيات تتميز بالشمول والتكامل لتعزيزه.

تقوم استراتيجيات مواجهة أزمة كورونا على الدور المحوري للحكومات، غير أن ذلك لا يعني منحها صلاحيات تؤسس للاستبداد والتسلطية، وإنما دورها تدعيمي، تنظيمي، تنسيقي وتضامني بالاستناد في ذلك على الانفتاح على فواعل عدة لتعزيز مبادئ الشفافية، المشاركة والمساءلة للتخفيف من حدة الأزمة وخطورة تداعياتها.

أخيرا، يمكن التأكيد على أمر غاية في الأهمية، إن الاهتمام بالجوانب المادية قد يبني حضارة، لكن يبقى ذلك من الناحية الشكلية، ممّا يجعلها مهددة أمام أي اختبار حقيقي قد يواجهها، وجائحة كورونا كانت اختبارا كشفت الكثير من مواطن الضعف فيها. لذا فالأنظمة السياسية والنظام الدولي بحاجة لإعادة هندسة ولأنماط جديدة في العمل قائمة على التعاون والتضامن لتعزيز الأمن الإنساني على المستوى الوطني والعالمي بشكل متوازن، لمواجهة المخاطر التي قد تهدد الإنسانية والتأسيس لدول قوية بقوة مواردها البشرية ومقومات الحياة فيها.

قائمة المراجع

أولا- المراجع العربية

أ- الكتاب:

1- حسين ملكاوي أسماء و آخرون، أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية و الاجتماعية، الدوحة، 2020.

ب- الدوريات:

1- قدور بوضياف، "مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية المحلية"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 57، العدد 04، 2020، ص ص 210-224.

2- وسيلة قنوفي، "جدلية القانون والتكنولوجيا... بين التكامل والتحليل"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 57، العدد 05، 2020، ص ص 78، 97.

ج- التقارير:

1- صندوق النقد العربي، تقرير التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، أبوظبي، أبريل 2020.

2- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية ، بيروت، 2018 .

3- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تقرير الحكومة المفتوحة السياق العالمي والآفاق المستقبلية، [د.م.ن.]، 2016.

د- المصادر الالكترونية:

1- أدلبي نبال، "هل يمكن تطبيق الحكومة المفتوحة في العالم العربي"، كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، شوهد في 2020/08/06، في: <https://bit.ly/33Cebnu>

2- غوبينات غيتا، "الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة"، صندوق النقد الدولي، 2020/03/10، شوهد في 2020/08/10، في: <https://bit.ly/3gMixvV>

3- عبد الحي وليد، "مستقبل المشهد الدولي بعد الكورونا (كوفيد 19)"، مركز الزيتونة للدراسات والنشر، 2020/05/2، شوهد في 2020/06/16، في: <https://bit.ly/3h7Gmhs>

4- العيسوي أشرف، "وباء كوفيد 19 كيف سيعيد صياغة مفاهيم وسياسات الأمن الوطني"، مركز تريندز للبحوث والدراسات، 2020/04/16، شوهد في 2020/07/27،

في: <https://bit.ly/2Dmg4tk>

5- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، "استجابات وطنية طارئة على مستوى السياسات العامة"، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ،

شوهد في 2020/08/10، في: <https://bit.ly/3iqSURU>

6- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، "التداعيات السلبية لجائحة كورونا على أمن المعلومات"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، شوهد

في: 2020/06/28، في: <https://bit.ly/39Nhqta>

ثانيا - المراجع الأجنبية

A- Report:

1- Kujur Rajat K, **Report Critical Connection: COVID-19 Pandemic and National Security**.New Delhi, 11/05/2020.

B- Electronic Ressources:

- 2- International Civil Aviation Organization , « **Effect of Novel Coronavirus (Covid 19) on Civil Aviation: Economic Impact Analysis** », International Civil Aviation Organization, 13/07/ 2020 , accessed on: 17/07/ 2020 at: (<https://bit.ly/2CRR5O7>).
- 3- Organisation for Economic Co-operation and Development ,« **COVID-19 crisis response in MENA countries** », Organisation for Economic Co-operation and Development, 09/06/ 2020, accessed on 10/07/ 2020, at: (<https://bit.ly/2ODtl2Y>).